اقتصاد

نائب محافظ دمشق ينفي.. وأعضاء مجلس شعب وغرفة تجارة يؤكدون أن المحافظ وعد بدراسة قرار إغلاق المحال وإمكانية تمديده ساعة

نوّاب عن دمشق التقوا المحافظ ونقلوا له مطالب التجار ووعدهم بدراسة المقترحات

رامز محفوظ

أكد نائب محافظ دمشق أحمد النابلسي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن القرار الخاص بتحديد أوقات إغلاق الفعاليات التجارية والصادر عن محافظة دمشق لا رجعة عنه، مشيراً أنه ليس هناك أي قرار يصدر عن المحافظة يكون قيد التجربة، مبيناً أنه تحدث مع محافظ دمشق ونفى أنه قال لرئيس غرفة تجارة دمشق أبو الهدى اللحام إن قرار إغلاق الفعاليات التجارية سيكون قيد التجربة لمدة أسبوع.

وأضاف: لا أرى أن هناك أي خطأ في هذا القرار نهائياً والناس لم تعتد هذا القرار حالياً وعند التطبيق يتضح إذا كان للقرار إيجابيات.

وعن عدد الضبوط التي تم تنظيمها بحق المخالفين منذ إصدار القرار يوم الإثنين وحتى تاريخه بيّن النابلسي أنه تم تنظيم ١٠٢ ضبط يوم الإثنين ويوم الثلاثاء تم تنظيم ٥٢ ضبطاً، لافتاً إلى أن انخفاض الضبوط دليل على أن هناك انضباطاً في تطبيق القرار.

وبالنسبة لنوعية المخالفات والعقوبات التي تصدر بحق المخالف للقرار أكد أن هناك قراراً ناظماً للمخالفات من هذا النوع وهو قرار مكتب تنفيذي قديم وقرار مجلس محافظة.

وأكد أن عقوبة المخالف من الممكن أن تكون غرامة مالية مع إغلاق مدة يومين وفي حال تكررت المخالفة تزداد قيمة الغرامة ومدة الإغلاق، لافتاً إلى أن كل مخالفة لها توصيف معين ومدة إغلاق معينة في القرار الناظم لهذا النوع من المخالفات، والشرطة تلتزم بهذا القرار عند ما تنظم مخالفة.

وعن إمكانية تمديد فترة الفتح وخصوصاً في الفترة الحالية التي تشهد حراً شديداً حيث إن الناس تفضل التسوق بعد الساعة الثامنة مساءً بين النابلسي أن القرار حدد مدة الإغلاق ولم يبحث بعد موضوع تمديد فترة الفتح خلال الفترة الحالية، مشيراً إلى أن الأسواق التجارية في كل دول العالم تغلق عند الساعة السادسة على حين إن في سورية ستغلق عند الساعة الثامنة.

بدوره أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق مازن حسن لـ«الوطن» من جديد أن رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق تحدث مع المحافظ بخصوص القرار ووعد المحافظ بإعادة تقييم الموضوع.

وقال إنه يجب أن تتم زيادة مدة الفتح ساعة إضافية كما كان يتم سابقاً عندما كان يتم إغلاق الأسواق التجارية عند الساعة التاسعة صيفاً وعند الساعة الثامنة شتاءً وتعديله ليصبح كما كان معمولاً به سابقاً.

نابلسي: الناس لم تعتد بعد على القرار

١٥٤ مخالفة في أسواق دمشق خلال يومين

في سياق متصل أكد عضو مجلس الشعب السوري محمد غزوان المصري أن وفداً مؤلفاً من ستة أعضاء مجلس الشعب عن محافظة دمشق التقوا أمس المحافظ في المحافظة ونقلوا مطالبهم بخصوص قرار إغلاق الفعاليات التجارية.

وبيّن أن المحافظ قال لهم إن هذا القرار موجود منذ زمن وكان سابقاً يتم إغلاق الفعاليات التجارية صيفاً الساعة ٩ مساء وشتاءً الساعة ٨ لافتاً إلى أنهم اتبعوا آلية جديدة بالقرار الجديد وذلك نتيجة لعدم التزام التجار مؤخراً بتوقيت الإغلاق وفتح محالهم التجارية حتى ساعة متأخرة ليلاً وهذه كانت وجهة نظر المحافظ.

وأشار إلى أن وجهة نظرنا كأعضاء مجلس شعب كانت مع تطبيق هذا القرار لكن يجب تعديله بحيث يصبح الإغلاق في الصيف الساعة التاسعة مساء وفي الشتاء الساعة الثامنة.

وأوضح أننا طالبنا كذلك بأن يتم تمديد مدة فتح صالات الأفراح حتى الساعة الواحدة ليلاً بدلاً من الساعة الثانية عشرة كما صدر في القرار، كما طالبنا أن يتم السماح بفتح المطاعم حتى الساعة الثانية ليلاً يوم الخميس باعتبار أن يوم الجمعة يكون يوم عطلة وخصوصاً أن العاصمة دمشق تتميز ولها خصوصية عن بقية المحافظات.

وأكد أن المحافظ كان متجاوباً مع المطالب ووعد بدراسة هذه المطالب وأخذ قرار فيها.

وختم بالقول: إن القرار بالأساس موجود سابقاً وليس جديداً لكن تم تعديل التوقيت في القرار الصادر.

إن تمّ الأخذ بها تحقق مكاسب مادية وترح أصحاب المحال

اقتراحات من أصحاب الفعاليات الاقتصادية والمطاعم حول قرار إغلاق المحال

الوطن

تلقت «الوطن» عدداً من الاقتراحات من أصحاب الفعاليات الاقتصادية والمطاعم والنوادي الليلية وعلى غرار ما هو معمول فيه في دول الغرب بأن تفرض محافظة دمشق أو غيرها من المحافظات رسوماً على كل من يرغب بزيادة ساعات العمل في منشأته أو محله عما هو مقرر في تعميم السادة المحافظين.

وجاءت الاقتراحات لتفادي الخسائر المادية الكبيرة التي سيتكبدها أصحاب المحال الذين يشعرون بأن المحافظة لم تنصفهم بل انحازت لزملائهم الموجودين في المولات (التجمعات التجارية) مما سيسبب لهم ضرراً مادياً كبيراً سيخدم مصلحة الآخرين.

وأكد أصحاب المحال أن هذه القرارات موجودة بالفعل في دول أوروبا ومعمول بها في دمشق منذ سنوات، لكن أن يتم تمييز أصحاب المحال الموجودين في المولات عن سواهم في الأسواق فهذا غير منصف ويعد انحيازاً كان الأمر على غرار أوروبا على سبيل المثال، فهناك تطبق القرارات على الجميع من هم في المولات وخارجها ولا يوجد تفضيل لأحد على حساب أحد.

أما أصحاب المطاعم والنوادي الليلة، فاقترحوا أن تفرض المحافظة رسماً على من يرغب زيادة ساعات عمله، على غرار ما فعلته حين احتلت بعض المقاهي على الأرصفة وتم «تشريع» الأمر بفرض رسوم علما أن إشغال الأرصفة ممنوع، وبذلك تحقق المحافظة إيرادات إضافية وتحافظ نقابة الفنانين على ما تتقاضاه من رسوم أيضاً وكذلك وزارة المالية، علماً أن الإغلاق في ساعات مبكرة سيحرم هؤلاء من عائدات كبيرة كانت تدخل خزينة الدولة.

> فرض رسوم على كل من يرغب بزيادة ساعات العمل بمحله وتشغيل مولدات الطاقة حصراً

وإذا كان الأمر يتعلق بتوفير الطاقة الكهربائية، فيمكن إلزام هذه المحال بالتشغيل على طاقة المولدات حصراً وتكون مجهزة بكاتم صوت، أما إلزامهم بالإغلاق في أوقات مبكرة وحرمانهم من عائداتهم وخاصة في المناطق السياحية مثل دمشق القديمة، فهذا أمر سيكبد أصحاب المحال والدولة خسائر فادحة ويخسر المئات من العمال وظائفهم ولا نعتقد أن هذا ما تتمناه الدولة التي تشجع على خلق فرص العمل، لا تسريح العمال أو منعهم من تحقيق دخل إضافي.

متوسط مبيع صفيحة زيت الزيتون ١٦ ليتراً سيكون هذا العام بحدود ١٧٥ ألف ليرة

جوهر لـ«الوطن» قرار الإيقاف المؤقت لتصدير زيت الزيتون لتوفيره بسعر مناسب

الوطن

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة الإيقاف المؤقت لتصدير مادة زيت الزيتون بشكلها الدوكمة أو تلك المعبأة بعبوات تزيد على سعة ٥ ليترات لغاية ٣١-١٢-٢٠٢١ وذلك بهدف ضبط الأسعار وإعادة التوازن السعري للمادة في السوق المحلية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بينت مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة عبير جوهر أن صدور قرار الإيقاف المؤقت لتصدير زيت الزيتون نتيجة قلة الإنتاج هذا الموسم والغاية من القرار توفير المادة للمستهلك المحلي.

وأشارت إلى أن توجه وزارة الزراعة ليس بمنع التصدير بشكل كامل ومنعه مؤقتاً من أجل أن تكون هناك ضوابط وحدود من أجل أن يتوافر محلياً بأسعار مقبولة نوعاً ما للمستهلك والوقت نفسه نسعى لأن يكون سعره مناسباً للمزارع من أجل أن يستمر بعملية الإنتاج.

ولفت إلى أنه في حال انخفض سعر الزيت لأقل من التكلفة فإن هذا الأمر سيؤدي إلى خروج المزارع من العملية الإنتاجية وسوف لن ينتج المادة ويبيعها مرة أخرى لذا تم وضع ضوابط للعبوات المعبأة والعبوات التي تخرج من سورية بعبوة سورية.

وأشارت إلى أن زيت الزيتون الدوكمة يصدر إلى الدول التي هي بالأساس منتجة للزيت وذلك من أجل أن تؤمن مادة أولية لأسواقها ومن ثم تعود وتقوم بفلترتها وتعبئتها باسمها مثل دول إيطاليا وإسبانيا الذين يستوردون زيت الدوكمة بحجم إنتاجهم من الزيت تقريباً.

وأوضحت أن قرار إيقاف تصدير الزيت سيكون لفترة مؤقتة ونحن نسعى دائماً لأن يكون الزيت السوري دائماً موجوداً في الأسواق العالمية ولا يغيب عنها، وعن كميات تصدير الزيت في السنوات السابقة بينت جوهر أنه خلال سنوات الإنتاج السابقة عندما كنا ننتج ١٩٨ ألف طن تقريباً كنا نصدر أكثر من ٤٠ ألف طن وحينها كانت قدرة المستهلك على شراء المادة أكثر وكان معدل استهلاكه أعلى، على حين اليوم انخفض معدل الاستهلاك نتيجة الوضع الاقتصادي وإنتاجنا اليوم ١٠٣ أطنان وحاجة الاستهلاك المحلي نحو ٨٠ ألف طن سنوياً لذا يبقى لدينا فائض تصديري بسيط لذا فإن اللجنة الاقتصادية حاولت من خلال إصدار هذا القرار أن يكون هذا الفائض التصديري البسيط ضمن ضوابط وحدود.

وأضافت: برأيي مهما انخفض سعر الزيت هذا العام فلن يستطيع المواطن شراءه كما كان سابقاً، لافتة إلى أن متوسط مبيع صفيحة زيت الزيتون ١٦ ليتراً سيكون هذا العام بحدود ١٧٥ ألف ليرة. وعن جودة الزيت السوري أوضحت جوهر أن جودة الزيت تنخفض حالياً بسبب الظروف الجوية إضافة لذلك لا يقدم المزارع الخدمات الكافية للشجرة من سماد وغيره والأهم من ذلك عدم الرقابة على المعاصر الأمر الذي يؤدي إلى ضعف في الجودة.

وختمت جوهر بالقول إن وزارة الزراعة بصدد نشر دليل إدارة الجودة في معاصر زيت الزيتون ويتضمن الاشتراطات اللازمة لعمل المعاصر وذلك من أجل الحصول على زيت زيتون عالي الجودة ويكون منافساً عالمياً.

ضبط ١,٧ مليون حبة مخدرات (كبتاغون) مخبأة في (جوارب) بالمطار

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط ٢٨,٦ كيلو غراماً من مادة الكبتاغون في مطار دمشق الدولي وهو ما يعادل نحو ١,٧ مليون حبة كانت مخبأة في شحنة لتصدير الجوارب من ماركة معروفة في السوق المحلية وأنه تم حجز ومصادرة هذه الكميات وإحالتها إلى الجهات المعنية ومتابعة التحقيقات للوصول إلى كل خيوط هذه العملية.

وبيّن أن هناك الكثير من عمليات التحري والمتابعة التي تعمل عليها الجمارك بحذر للقبض على ناقلي وضبط مستودعات مثل هذه الممنوعات من المواد وذلك على التوازي للتعامل مع الكثير من قضايا التهريب المختلفة وخاصة أن هناك حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد من بعض التجار والمهربين وخاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد المستوردات واقتصارها على المواد والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطن حيث يعمل بعض التجار والمهربين على إدخال المواد والبضائع بطرق غير شرعية مستغلين الحاجة والطلب على بعض المواد في السوق المحلية وطرحها بأسعار مرتفعة ومن دون التحقق من هوية هذه المواد ومنشئها ومدى سلامتها، وأنه بناء على ذلك يتم العمل على تكثيف العمل الجمركي والتشدد مع حالات التهريب التي يتم ضبطها مع التركيز على المعابر والمناطق الحدودية والطرقات الرئيسية لمنع وصول المهربات للأسواق المحلية، حيث يتم العمل على خطة واسعة في العمل الجمركي في مختلف الأراضي السورية وخاصة في المناطق التي كانت خارج سيطرة الدولة حيث يتم العمل على دراستها بشكل جيد لاعتماد آلية العمل المناسبة بما يضمن ممارسة عمل الرقابة الجمركية وتغطية مختلف المناطق وضبط كل المعابر والمنافذ التي كان يسلكها المهربون سابقاً، مستفيدين من الظروف العامة التي سادت هذه المناطق خلال السنوات الماضية، لأنه غير مسموح ضرب الاقتصاد الوطني وإضعافه عبر اختراق القانون وإدخال المهربات إلى الأسواق المحلية على حساب الصناعات الوطنية وعدم خضوع هذه المهربات للكشف والتحقق من سلامتها ومدى صلاحيتها وخاصة في المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية والطبية والأدوية وغيرها من المواد التي تمس سلامة المواطن بشكل مباشر حيث يعزف الكثير من التجار والباعة على بيع مثل هذه المواد في السوق المحلية بناء على رخص ثمنها من دون أي اعتبار لمدى صحتها وسلامتها. وحسب ما صدر عن المصدر المسؤول أن هناك عملاً على رفع كفاءة العاملين في القطاع الجمركي وزيادة خبراتهم وخاصة العناصر الذين على تماس مباشر مع المخالفين والمهربين وعدم تمكينهم من تمرير مهرباتهم للأسواق المحلية وخاصة في بعض الممنوعات التي تسهم في ضرر مباشر المواطنين والاقتصاد وفي مقدمتها تهريب الممنوعات من المخدرات والحشيش وغيرها.